التنمية الاقتصادية ودور البنك العربى الافريقى فيها وأنشطته المختلفة

الاستاذ محمد سابق

مقدمة :

بدأ اهتمام العالم بالتنمية الاقتصادية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية لمعالجة أخطر مشكلة تواجهه وهى مشكلة التفرقة بين الدول المتقدمة البالغة الغنى والدول المتخلفة التى تعانى من الفقر ، وهذا ما دعى الاوساط الدولية العليا ـ بوعى منها لخطورة المشكلة على الاستقرار الدولى ـ الى السعى الى التعرف على الطريق الصحيح الذى قد يساعد العالم أجمع من أغنياء وفقراء على العيش فى جو يسوده السلام والرفاهية ٠

وفى هذا الاتجاه نفسه سعت الدول والهيئات والمنظمات الدولية الى تحقيق بعض الاهداف المحددة فى مجال التنمية الاقتصادية وعملت على تشجيع انتقال رؤوس الأموال من البلاد الغنية الى البلاد المتخلفةبنسبمتزايدة كما عملت على قيام البنوك الصناعية وبنوك التنمية سواء على المستوى المحلى أو على المستوى الاقليمى لتجميع المدخرات المحلية على قلتها ولتستعين بالمدخرات الخارجية حيثما استطاعت حتى تدفع عجلة التنمية فى دائرة نشاطها وتحقق الاهداف التى أنشئت من أجلها ٠

ولهذا الغرض نفسه وضمن هذا الاطار العام الذى يشغل أذهان الجميع اليوم والذى سنتناوله بالعرض تفصيلا الان ، قام البنك العربى الافريقى ليحقق فى البلاد العربية والافريقية أهدافه المختلفة كما سأوضحه فيما بعد ٠

وقبل أن نتعرض لانشطة البنك ودوره فى هذا المجال يجدر بنا أن نتحدث بشىء من الايجاز عنالتنمية الاقتصادية والمؤسسات الدولية التى تعمل فى هذا المجال ومدى ما توفره الظروف المحيطة بها من فرص أمام جهود التنمية أو ما تشكله من صعوبات أو قيود تنعكس جميعها فى النهاية على مؤسسات التنمية المختلفة ٠

الاهتمام بالتنمية الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية :

أبدى العالم اهتماما شديدا بالتنمية بعد الحرب العالمية الثانية لعلاج مشاكل ما بعد الحرب ولاعادة بناء الاقتصاد الاوروبى الذى دمرته هذه الحرب فأنشىء البنك الدولى للانشاء والتعمير طبقا لاتفاقية « بريتون وودز » التى عقدت سنة ١٩٤٤ وبدأ البنك نشاطه فى يونيو ١٩٤٦ وبدأ عمليات اقراضه عام ١٩٤٧ لاغراض التعمير فى الدول الاوروبية ثم شرع البنك منذ عام ١٩٤٨ فى الاقراض لاغراض التنمية فى الدول المختلفة ٠

كما انشأ البنك الدولى عام ١٩٥٦ هيئة التمويل الدولية IFC بغرض المساعدة فى تحقيق النمو الاقتصادى فى الدول الاعضاء وخاصة فى الدول النامية عن طريق تشجيع المؤسسات الانتاجية الخاصة . وتمارس هذه الهيئة نشاطها على أسس تجارية واقتصادية بحتة وتعتبر مكملة لنشاط البنك الدولى للانشاء والتعمير • كما أنشأ منظمة التنمية الدولية IDA عام ١٩٦٠ عقب استقلال كثير من الدول النامية لاقراضها بشروط ميسرة وبآجال طويلة نظرا لعدم قدرتها على سداد القروض بالشروط التقليدية •

وقد استمرت جهود هيئة الامم المتحدة خلال العشرين سنة الماضية لتحقيق أهداف التنمية • وفى سنة ١٩٥٨ اقترح المجلس العالمى للكنائس أن توجه الدول المتقدمة ١ فى المائة على الاقل من انتاجها القومى العام الى الدول النامية فى شكل اعانات وقروض • وفى سنة ١٩٦٠ أصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة قرارا بهـذا الاقتراح وأيدته منظمة الامم المتحـــدة للتجـــارة والتنمية UNCTAD فى أول اجتماع لها بجنيف عام ١٩٦٤ وقد روجعت النتائج فى المؤتمر الثانى لهذه المنظمة الذى عقد فى نيودلهى عام ١٩٦٨ فوجدت انها لم تحقق الاهداف المرجوة وذلك لاسباب مختلفة أهمها ما يلى :

١ ــ ضعف الموارد الطبيعية والقوى البشرية المدربة فى البلاد المتخلفة •

٢ ــ ندرة رأس المال من حيث ضعف الموارد الادخارية الداخلية وعدم كفاية الموارد الخارجية من قروض ومساعدات •

٣ ــ امتصاص الدول الغنية للجانب الاكبر من رؤوس الاموال فى الاسواق العالمية نظرا لقدرتها على استثمار هذه الاموال وتفوقها فى مجال التجارة الدولية •

٤ ــ هبوط أسعار صادرات البلاد المتخلفة وارتفاع أسعار المواد المصنعة التى تستوردها من البلاد الغنية الامر الذى يترتب عليه زيادة العجز فى ميزان مدفوعاتها بصفة دائمة ومتزايدة •

٥ ــ ارتفاع مديونيات البلاد المتخلفة نظرا لزيادة أعباء الفوائد وارتفاع أسعارها بحيث يمتص عبء الدين والاقساط ما يزيد على ثلث قيمة صادراتها تقريبا •

المشكلة والعلاج فى تقرير لجنة المستر ليستر بيرسون :

وأمام هذه النتيجة ونظرا للاهتمام البالغ الذى تحظى به التنمية الدولية والحاجة الملحة الى وضع استراتيجية جديدة للتنمية للاسراع فى تحقيق الاغراض المرجوة منها فى ظروف هذا العصر الذى تميز بالثورات الاجتماعية والتكنولوجية ونظرا للنتائج الضعيفة التى تحققت خلال الستينيات ، فقد قام البنك الدولى للانشاء والتعمير بتكليف مستر ليستر بيرسون ، رئيس وزراء كندا السابق والحائز على جائزة نوبل للسلام بتشكيل لجنة دولية مستقلة برئاسته بدراسة ميدانية وموضوعية لتقييم جهود التنمية فى العالم خلال العشرين عاما الماضية ، واقتراح السياسات التى تساعد على تحقيق أهداف

التنمية فى المستقبل ، وقد شملت الدراسة التى قامت بها اللجنة الدولية للتنمية Commission on International Development الى جانب جهود وتحليل وتوصيات أعضاء اللجنة وكلهم من صفوة العلماء والاقتصاديين العالميين فى العالم الغربى وفى اليابان ، جهود وأفكار كثير من الحكومات والهيئات الدولية ومؤسسات أخرى وشخصيات ترتبط أعمالها بمجال التنمية لذلك كان تقريرها الذى سمى : Partners In Development والذى قدمته لمجلس محافظى البنك الدولى فى سبتمبر عام ١٩٦٩ بالغ الاهمية لجميع المهتمين بمستقبل التنمية الاقتصادية فى العالم ٠

فقد حثت اللجنة فى تقريرها على مضاعفة المساعدات الخارجية التى تقدمها الدول المتقدمة الى الدول النامية بقصد تدعيم اقتصادياتها حتى تتمكن هذه الاخيرة من تحقيق معدل سنوى للنمو بها يبلغ ٦ فى المائة ٠

وقد اعترفت اللجنة فى تقريرها بالصعوبات التى تواجه جهود التنمية فى العالم وبجو الشك والنفور الذى يسود البلاد المتقدمة والنامية على السواء حول المساعدات الخارجية ، الا أن اللجنة ترى أن تجربة العشرين سنة الماضية تؤكد ان ما حققته التنمية خلال تلك الفترة يستحق الاهتمام ويشجع على مزيد من التعاون الدولى فى هذا المجال بالرغم مما علق بالتنمية خلال تلك الفترة من سلبيات ٠

ونوجز فيما يلى أهم التوصيات التى تضمنها تقرير اللجنة :

١ ــ العمل على تنمية التجارة الخارجية بين الدول المتقدمة والدول النامية والغاء الحواجز أو تخفيف القيود التى تؤدى الى عرقلة التجارة الدولية وخاصة تصدير المود الاولية من البلاد النامية ٠

٢ ــ الغاء القيود المفروضة على خروج رؤوس الاموال وتشجيع انتقال هذه الاموال الى البلاد النامية لاستثمارها فى مشروعات التنمية ٠

٣ ــ منح القروض للدول النامية بشروط ميسرة بفائدة لا تتجاوز ٢ فى المائة سنويا ولاجال طويلة تتراوح بين ٢٥ سنة ، ٤٠ سنة وعلى أن يبدأ السداد بعد فترة سماح تتراوح بين ٧ و ١٠ سنوات .

٤ ــ دعم منظمة التنمية الدولية I.D.A. لتمكينها من زيادة القروض التى تمنحها للدول النامية بشروط ميسرة ٠

٥ ــ تشكيل لجان من الدول المعنية تجمع ممثلين عن الدول الغنية والدول النامية تكون مهمتها التوجيه والتحقق من حسن استثمار الاموال فى الوجوه التى خصصت من أجلها ٠

وجاء فى ختام التوصيات الكثيرة والكبيرة الاهمية والتى أشرنا الى بعضها فقط ، انه يجب دعم المنظمات المالية الدولية والمتخصصة وبنوك التنمية الاقليمية والعمل على التنسيق بينهما حتى يتحقق التعاون بين الدول التى تقدم القروض والمساعدات وبين الدول التى تتلقاها كما اقترحت اللجنة أن يقوم رئيس البنك الدولى بدعوة ممثلى هذه الهيئات خلال عام ١٩٧٠ الى اجتماع تدرس فيه

وسائل تنسيق وتشجيع تدفق الاموال بين الطرفين ودفع قدرات الجهاز الدولى جميعه ٠

الالتزام الدولى بالمساعدة والتعاون للنهوض بالدول النامية :

ويجدر بنا قبل ترك موضوع التنمية الاقتصادية فى العالم ، أن نتعرض للتساؤل عن مدى التزام الدول المتقدمة بمعاونة دول العالم الثالث رغم ما تعانيه هى أيضا من صعوبات اجتماعية ومالية ورغم ما ينادى به البعض بعدم جدوى القروض والمساعدات للبلاد النامية طالما أن أحوال التخلف الكبير مازالت متأصلة بها وأنها ستظل قائمة لسنوات طويلة اخرى ٠

وتجيب اللجنة التى يرأسها مستر بيرسون على ذلك بأنه بخلاف الالتزام الادبى والانسانى الذى يشعر به الجميع فان الحاجة ما زالت ملحة لان يتعاون المجتمع الدولى ويزداد ترابطا وذلك لمصلحة البلاد الغنية والبلاد الفقيرة على السواء وان المستلزمات الضرورية لهذا الترابط لا تتعارض مع الاعتبارات القومية طالما أن السياسة التى تؤسس عليها تلك المستلزمات تقوم على الاستنارة وبعد النظر والتطلع الى ما وراء الحدود ٠

وعلى هذا الاساس أصبح من الواضح للمجتمع الدولى ان مصلحته العليا تقضى بأن توضع كافة الامكانيات والموارد المـادية والبشرية فى العالم أجمع فى أقصى درجة من الاستغلال ولن يتحقق له ذلك الا اذا أسهمت الدول الغنية فى النهوض بالبلاد النامية ومساعدتها على تحقيق برامج التنمية بها ٠

التنمية الاقتصادية فى البلاد العربية والافريقية :

هذا بالنسبة للتنمية فى العالم اما بالنسبة للعالم العربى فانه رغم الجهود الكثيرة للوصول الى التكامل الاقتصادى وتحقيق الوحدة الاقتصادية بينها ورغم توافر الموارد الطبيعية الهائلة والمشروعات الاستثمارية الناجحة نجد أن رؤوس الاموال العربية مازالت تأخذ طريقها الى البنوك الاوروبية الكبيرة ولا يستثمر منها فى المنطقة العربية سوى النزر اليسير وذلك لاسباب مالية معروفة ولاعتقاد وارد بعدم توفر الضمانات الكافية لهذه الاموال فى البنوك العربية ٠ وكما هو معلوم فان هذه الاموال نفسها تعود للدول العربية وتقترضها من البنوك الاوروبية باسعار عالية فيخسر الوطن العربى بذلك مرتين المرة الاولى فى حصول أصحاب رؤوس الاموال من العرب على أسعار فائدة دائنة منخفضة من جانب ، ودفع المقترضين من البلاد العربية لاسعار فائدة مدينة عالية من جانب آخر ولو أن هذه الاموال أقرضت مباشرة للبلاد العربية لتوفرت هذه الفروق فى الاسعار لصالح الوطن العربى كله ٠

وغنى عن البيان أن هناك موارد طبيعية ومشروعات استغلالية هائلة فى البلاد العربية والافريقية لا ينقصها لترى النور سوى رأس المال والخبرات الفنية وكلها متوفرة فى تلك البلاد وتستطيع الاجهزة الاقليمية المساهمة فى هذا المجال بالتنسيق بين الاهداف والمتطلبات ٠

هذا هو الوضع الحالى للتنمية الاقتصادية على الصعيدين العالمى والاقليمى فى البلاد العربية والافريقية فالمحاولات العديدة التى قامت حتى الان من جانب البلاد الغنية لمساعدة الدول الفقيرة على تنمية مواردها لم تثبت فعاليتها الكاملة رغم كل ما بذلته الدول النامية من جانبها من جهود ذاتية فى هذا المجال ، كذلك حاولت البلاد العربية التنسيق فيما بينها لتحقيق الوحدة والتكامل الاقتصادى وصولا الى أهداف التنمية دون تبديد الموارد الا أن هذه الجهود كانت ذات نتائج محدودة لاعتبارات محلية واقليمية عديدة وهكذا كان الامر أيضا فى البلاد الافريقية التى سرعان ما تعثرت بعد استقلالها السياسى عندما ارادت أن تحقق استقلالها الاقتصادى حيث تضافرت جهود القوى الخارجية لابقائها داخل دائرة نفوذها من جديد وما زال الصراع دائرا فى كثير من بلاد تلك القارة العظيمة الموارد ٠

ومن بين هذه المحاولات والمساعى جميعا بادرت كل من الجمهورية العربية المتحدة ودولة الكويت احساسا منهما بحتمية الواجب فى هذا المضمار ، الى المبادرة بانشاء جهاز مصرفى اقليمى هو البنك العربى الافريقى يتخصص فى أعمال التنمية ويوجه الاموال العربية الى مجالات الانماء الاقتصادى فى البلاد العربية والافريقية على السواء ٠ ومعظمها بلاد استقلت حديثا تسعى الى تدعيم استقلالها الاقتصادى بحشد مواردها الاقتصادية وتجميع طاقاتها الوطنيـــة لتنفيذ برامجها الطموحة فى التنمية التى تعود بأفضل النتائج لشعوبها دون تدخل النفوذ الاجنبى فى شئونها ودون اللجوء الى استثمارات خارجية مشروطة ترهقها وتعطل مسيرتها نحو نموها الاقتصادى وتغفل مصالحها المشروعة ٠

لذلك فان فكرة انشاء البنك العربى الافريقى كانت وليدة الحاجة الى خلق جهاز مصرفى يجمع فى أنشطته بين البنوك التجارية والبنوك المتخصصة وبنوك التنمية ، تستفيد منه البلاد العربية والافريقية معا فى تسهيل عمليات التجارة الخارجية وفى تحقيق اهدافها من التنمية الاقتصادية وذلك برأسمال وطنى خالص يصون كرامتها واستقلالها ويساندها فى جهودها الدائبة نحو رفع مستوى المعيشة لشعوبها وتحقيق مستوى كريم للعيش للانسان العـربى والافريقى فى بلده ٠

وكذلك فان انشاء البنك العربى الافريقى جاء ليؤكد بالاضافة الى ما تقدم ، وحدة التضامن الاقليمى بين الدول العربية من ناحية والبلاد الافريقية من ناحية أخرى ، فى عالم أصبحت أهم أسس دعم الروابط بين شعوبه هو تبادل المصالح والخدمات فى مجالات التنمية الاقتصادية ، لاسيما فى عصر برزت فيه أهمية البنوك الاقليمية المتخصصة وانتشرت فى جميع أنحاء العالم ٠

مقاومة التغلغل الاسرائيلى فى افريقيا :

وعلاوة على ما تقدم فقد كان من الاسباب الرئيسية لانشاء البنك العربى الافريقى ، خدمة المصالح العربية والقومية العليا وذلك بمواجهة التغلغل الاقتصادى لاسرائيل فى البلاد الافريقية المختلفة حيث نجحت اسرائيل فى انشاء

شبكة واسعة من العلاقات التجارية والاقتصادية مع عديد من البلاد الافريقية وكما هو معروف فان اسرائيل ترمى من وراء ذلك الى جعل افريقيا منفذا لمختلف أوجه نشاطها الاقتصادى ومصدرا للربح والاستغلال فى النهاية مما يقلل من جدوى وفعالية الحصار الاقتصادى العربى لها ويدعم اقتصادها ويطور صناعاتها ويقوى من مجهودها العسكرى ٠

فقد استغلت اسرائيل قصور النشاط العربى التجارى والاقتصادى فى هذه الدول وضعف العلاقات بين الدول العربية والافريقية وانفردت تنشىء لنفسها شبكة من المصالح القومية فى مختلف المجالات سواء على الصعيد الحكومى أو الاهلى وغمرت كثيرا من البلاد الافريقية بخبرائها وفنييها وفروع شركاتها فى مختلف المجالات ، بل وأنشأت شركات اسرائيلية أفريقية مشتركة فى كثير من البلاد الافريقية لتتغلغل بواسطتها فى هذه البلاد . بالاضافة الى ذلك فان اسرائيل تقوم بتقديم تسهيلات ائتمانية كبيرة لتيسير ترويج بضائعها فى الدول الافريقية ٠

تأسيس البنك ونظامه الخاص :

لذا صـدر فى ١٢ ــ ٢ ــ ١٩٦٤ قـرار رئيس الجمهورية العربية المتحـدة بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٤ بالترخيص بتأسيس البنك العربى الافريقى ، شركة مساهمة مصرية ، بين وزارة المالية والصناعة بدولة الكويت وبين المؤسسة المصرية العامة للبنوك (التى حل محلها فيما بعد البنك المركزى المصرى) برأس مال قدره عشرة مليون جنيه استرلينى ، مقسمة الى مليون سهم قيمة السهم الواحد عشرة جنيهات استرلينى تكتتب فيها كل من وزارة المالية والصناعة بدولة الكويت والمؤسسة المصرية العامة للبنوك بعدد ٣٣٥٠٠٠ سهم وتطرح الاسهم الباقية (٣٣٠٠٠٠ سهم) للاكتتاب العام ٠

هذا وقد تم الاكتتاب فى جميع أسهم رأس المال كما دفع رأس المال بالكامل وأصبح موزعا على النحو التالى :

المساهمين	عدد الأسهم	القيمة الإجمالية المدفوعة بالكامل	النسبة المئوية
		جنيه	
وزارة المالية والنفط لدولة الكويت	٤٢٤,٠٣٠	٤,٢٤٠,٣٠٠	٤٢,٤٪
البنك المركزى المصرى ـ القاهرة	٤٢٤,٠٣٠	٤,٢٤٠,٣٠٠	٤٢,٤٪
مصرف الرافدين ــ بغداد	١٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	١٠٪
البنك المركزى الجزائرى ـ الجزائر	٢٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	٢ ٪
وزارة مالية المملكة الأردنية الهاشمية عمان	١٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١ ٪
حكومة قطر ـ قطـــر	٥,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	٠,٥ ٪
أفـــراد وهيئـــات	١٦,٩٤٠	١٦٩,٤٠٠	١,٧ ٪
	١,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠ ٪

وقد حدد النظام الاساسى اغراض البنك بالقيام بجميع الاعمال المصرفية والتجارية لحساب البنك أو لحساب الغير أو بالاشتراك معه وكذلك القيام بجميع أوجه الاستثمار فى مشروعات التنمية بالدول التى يمتد اليها نشاط البنك ٠

ويقضى نظام البنك بأنه لا يجوز له ان يباشر الاعمال المصرفية داخل الجمهورية العربية المتحدة الا عن طريق البنوك المحلية فيما عدا المناطق الحرة بها ٠

وأجاز النظام للبنك ان تكون له مصلحة أو أن يشترك بأى وجه من الوجوه مع الهيئات التى تزاول أعمالا شبيهة بأعماله ، أو التى تعاونه على تحقيق اغراضه فى الجمهورية العربية المتحدة اوفى الخارج او ان يشتريها اويلحقهابه٠

ولما كان البنك العربى الافريقى يمثل تجربة رائدة فى مجال التعاون الاقتصادى بين الدول العربية والافريقية بما يعود بالنفع على اقتصاديات هذه الدول النامية ، ونظرا لان نشاط البنك الرئيسى سيكون خارج الجمهورية العربية المتحدة فقد رأت الجمهورية العربية المتحدة ان توفر للبنك جميع امكانيات النجاح فى رسالته البالغة الاهمية وذلك باعفائه من بعض النظم المطبقة داخل ج ٠ ع ٠ م ومن بعض الضرائب المفروضة فيها ٠

لذلك فقد نص قانون انشاء البنك على عدم اخضاع البنك لاحكام التأميم ولا القوانين المنظمة للشركات المساهمة والبنوك والائتمان والرقابة على عمليات النقد ٠

كما لا يسرى على العاملين به القوانين والقرارات المنظمة لشئون التوظف والمرتبات والمكافآت والمعاشات المعمول بها فى المؤسسات العامة والشركات المساهمة فى الجمهورية العربية المتحدة ولا يخضع لرقابة ديوان المحاسبة ٠

ونص القانون على اعفاء المبالغ التى يحصل عليها المساهمون الافراد كناتج لاسهمهم فى رأس مال البنك من الضريبة العامة على الايراد ، كما أعفيت من هذه الضريبة مبالغ كسب العمل من أجور ومرتبات ومكافآت وما فى حكمها التى يدفعها البنك لموظفيه ومستخدميه وعماله ٠

كما نص على اعفاء ارباح البنك وتوزيعاته وفوائد الايداع فيه لمدة سبع سنوات (من تاريخ اول ميزانية للبنك) من الضرائب على الارباح التجارية والصناعية والضرائب على رؤوس الاموال المنقولة والضرائب الملحقة بها عامة كانت او محلية ، وذلك حتى تتوافر للبنك جميع عناصر النجاح فى مستهل حياته٠

ولما كان قوام عمل البنك هو نشاطه خارج الجمهورية العربية المتحدة فقد نص القانون على عدم خضوع ايرادات البنك الناتجة عن عملياته خارج الجمهورية العربية المتحدة ولا توزيعاته من ناتج تلك العمليات لضرائب الايراد بجميع انواعها فى الجمهورية العربية المتحدة ٠

وبالاضافة الى ما تقدم فقد قدمت دولة الكويت من جانبها دفعة قوية للبنك فى بداية نشاطه عام ١٩٦٥ وذلك بأن خصت البنك ببعض الايداعات ليبدأ بها نشاطه فى المراحب الاولى من حياته ٠

واجمالا فقد توفرت للبنك جميع الحريات والضمانات التى تتيح له التحرك دون قيود والانطلاق فى طريقه الى تحقيق غاياته من مساهمة فى مشروعات التنمية الاقتصادية وعمليات التجارة الخارجية وتقديم جميع الخدمات المصرفية للبلاد العربية والافريقية على أسس اقتصادية ومصرفية بحتة ٠

نشاط البنك وتطوره :

كان من الطبيعى للبنك العربى الافريقى وقد تعددت اغراضه التى تجمع بين خصائص البنوك التجارية والبنوك المتخصصة وبنوك التنمية ان يهتم منذ نشأته بمباشرة العمليات التجارية المصرفية مدفوعا بالرغبة فى تثمير أمواله وتحقيق عائد مناسب لمواجهة مصروفاته وتكوين بعض الاحتياطيات التى يستلزمها نشاطه الاستثمارى فى المستقبل وقد تمكن البنك من تحقيق هذه الغاية بالقدر المستهدف .

وقد كان اهتمام البنك بالشطر الخاص بنشاطه التجارى فى هذه المرحلة واجبا ومتفقا مع طبيعة الظروف وواقع البلاد التى يمتد اليها نشاطه من ناحية ، ومع طبيعة تطور نشاط الهيئات المالية الاستثمارية المماثلة فى العالم من ناحية أخرى ٠

فبالنسبة لطبيعة الظروف وواقع البلاد التى يمتد اليها نشاط البنك ، فان كثيرا من هذه البلاد ، بالاضافة الى عدم استقرار احوالها ، كانت تفتقر الى مشروعات للتنمية مدروسة ومعدة للتنفيذ بينما كانت سياسة البنك الاستثمارية فى بداية نشأته تتركز فى تمويل ما يعرض عليه من مشروعات تكون مستوفاة للدراسات الفنية والاقتصادية الكاملة التى على ضوئها يمكن أن يتأكد البنك من صلاحية هذه المشروعات وامكان تمويلها مع توفر أركان الاستقرار الزمنى اللازم لتغطية آجال تنفيذ المشروعات ومدد السداد بالاضافة الى الضمان الواجب توفيره والعائد المتحصل الذى يمكن البنك من الاستمرار فى أداء رسالته وفقا للقواعد المصرفية . هذا بالاضافة الى طبيعة مشروعات التنمية وما تستلزمه من دراسات فنية واقتصادية ومفاوضات على شروط التمويل ومصادره ثم عقد الاتفاقات الخاصة بذلك . الامر الذى يستغرق وقتا طويلا قد يمتد الى عام كامل أو يزيد قبل البدء فى تنفيذ المشروعات مما يترتب عليه تعطيل أموال البنك لفترات طويلة .

ومن الناحية الاخرى ، فقد كان اهتمام البنك فى تحقيق هذا الشطر من نشاطه متسقا مع نشاط الهيئات المالية الاستثمارية فى الخارج التى تستهل حياتها بالاستثمارات المضمونة والمجزية ثم تعقبها تدريجيا بوجوه الاستثمار التى تقتضى المخاطرة فهى تبدأ فى الاستثمار فى أوراق الدرجة الاولى وتعقبها بالقروض المكفولة بضمانات نوعية أو شخصية كافية ، ثم القروض غير المكفولة بهذه الضمانات ولكنها تتعلق بمشروعات تأتى بعائد سريع ، فمزيج من هذه

وتلك وهكذا الى أن تصل الى مرتبة المشاركة الفعلية عن طريق المساهمة المباشرة فى مشروعات التنمية Participation in Equity .

لذلك فقد ارتاد البنك العربى الافريقى مجال التنمية تدريجيا ، ودون اندفاع غير محمود مستوحيا سياسة التريث والتدقيق خصوصا وقد تعددت أغراض البنك بالشكل المنوه عنه فيما سبق ، مما يزيد من مسئولية ادارته فى حفظ التوازن بين تحقيق اغراض البنك والمحافظة على حقوق المساهمين ورعاية أصحاب الودائع وتحقيق ربح مناسب والتزامه بتوزيع عائد معقول على المساهمين ٠

زيارة بعثة البنك للبلاد الافريقية :

وليس معنى هذا ان البنك لم يهتم منذ بداية نشأته بتحقيق غرضه الاساسى وهو الاستثمار فى مشروعات التنمية ، بل على العكس فقد قامت بعثة من البنك فى أواخر عام ١٩٦٥ برئاسة السيد رئيس مجلس الادارة بزيارة بعض الدول العربية والافريقية للاستطلاع والوقوف على النواحى الاقتصادية بها والتعرف على مشروعات التنمية التى تتطلبها حاجة هذه البلاد وابداء استعداد البنك للمساهمة فى تمويل بعض المشروعات بعد دراستها والموافقة عليها ٠

وقد قامت البعثة بمهمتها وتوصلت الى نتائج ايجابية طيبة فقام البنك بدراسة عدة مشروعات عرضت عليه للمساهمة فى تمويلها ووافق على تقديم التسهيلات اللازمة لتنفيذ بعضها ، وبلغ مجموع المبالغ التى اعتمدها البنك للاستثمار فى هذه المشروعات عام ١٩٦٦ ما يزيد عن ٥ر٣ مليون جنيه استرلينى ، استعمل بعضها والبعض الاخر لم يستعمل لاسباب يرجع بعضها الى عدم استيفاء بعض الشروط واستكمال الدراسات النهائية والبعض الاخر يرجع الى عدم ملائمة الشروط المعروضة من قبل البنك بخصوص مدة التمويل وأسعار الفائدة الامر الذى تحدده طبيعة موارد البنك ٠

واستمر البنك فى سيرته بخطوات متئدة ثابتة فى العمل على زيادة نشاطه فى مجال التنمية وامتد نشاطه الى تمويل بعض المشروعات التى يقوم بها بعض المقاولين العرب فى البلاد العربية كليبيا والكويت كما ساهم فى رأس مال بنك الانماء الصناعى بالاردن ٠

انشاء علاقات مع البنك الدولى للانشاء والتعمير ومنظماته والهيئات المالية الدولية :

وفى عام ١٩٦٨ سافر وفد من البنك برئاسة السيد رئيس مجلس الادارة الى أمريكا لحضور الاجتماع السنوى لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير والاتصال بالمسئولين بالبنك الدولى والهيئات التابعة له ٠ وكذلك زيارة البنوك والهيئات المالية الهامة فى كل من أمريكا واليابان والمملكة المتحدة لدراسة الظروف السائدة فى أسواق المال العالمية ، وذلك بقصد البحث عن الفرص المتاحة للتعاون بين البنك العربى الافريقى وهذه الهيئات فى تمويل

مشروعات التنمية فى البلاد التى يمتد اليها نشاط البنك والاستفادة من خبرات الهيئات الدولية فى مجال التنمية ٠

وقد تم الاتصال بالمسئولين فى كبريات بنوك الاستثمار فى كل من المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة ، اليابان ، وهى مؤسسات تعمل فى مجال التنمية الاقتصادية ومن أغراضها تدبير الاموال اللازمة لتمويل مشروعات التنميـة بالخارج سواء عن طريق المساهمة فى رؤوس أموالها أو منحها قروضا متوسطة أو طويلة الاجل الى جانب القيام بالدراسات الفنية أو الاقتصادية الخاصة بصلاحية المشروعات Feasibility Study أو تقديم المشورة الفنية للمشروعات الصناعية التى تتقدم اليها بطلب التمويل والسعى الى ايجاد هيئات فنية متخصصة للمشاركة فى المشروع ، وكذلك العمل بصفة وكيل مالى Financial Agent يستهدف تدبير ما يلزم من موارد مالية من الاسواق العالمية ٠

وقد ابدى المسئولون فى هذه المؤسسات المالية استعدادهم الكامل للتعاون مع البنك العربى الافريقى وتم الاتفاق على التعاون مع البنك فى بعض المشروعات التى يقوم البنك بتنفيذها سواء عن طريق المشاركة فى تمويلها او تقديم المشورة الفنية او تقييم الدراسات الخاصة بهذه المشروعات ٠ كما ابدى البنـــك استعداده للمشاركة فى تمويل بعض المشروعات التى تقوم بها هذه المؤسسات فى دائرة نشاط البنك وذلك وفقا للاسس والسياسة التى يسير عليها البنـك العربى الافريقى ٠

الاتصال مع هيئة التمويل الدولية
International Finance Corporation (IFC)

وقد كان لاتصال البنك بالمؤسسات المالية فى كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة واليابان نتائج هامة فيما يختص بتقديم البنك العربى الافريقى والتعريف به فى الاسواق المـالية العالمية ، وخلق علاقات تعاون مفيدة مع هذه المؤسسات الا ان اتصالات البنك مع هيئة التمويل الدولية (IFC) وهى احدى الهيئات التابعة للبنك الدولى للانشاء والتعمير (IBRD) قـد حققت أهم النتائج التى أسفرت عنها مهمة الوفد فقد تم فيها تعريف الهيئة بالبنك العربى الافريقى من حيث تكوينه وموارده وعملياته ومدى امكانياته فى التمويل مع تقدير ما يمكن للبنك المساهمة به فى تمويل أى مشروع من مشروعات التنمية التى تنفذ فى الدول العربية والافريقية ٠

وتعرف الوفد كذلك على البيانات المقابلة بالنسبة لهيئة التمويل الدولية وعلى مجال نشاطها والاساليب التى تتبعها فى البحث الفنى للمشروعات وفى تمويلها وفى تجميع موارد الهيئة وعلى الاخص عن طريق بيع أجزاء من استثماراتها لاعادة استخدام حصيلة البيع فى التمويل وما الى ذلك ٠

ونظرا للعلاقة الوثيقة التى نشأت بين البنك العربى الافريقى وهيئة التمويل الدولية فى مجال التعاون المشترك فى تمويل مشروعات التنمية فى البلاد

العربية والافريقية ، فقد يكون من المفيد التعريف بالهيئة وأغراضها وأسلوب عملها باختصار ٠

هيئة التمويل الدولية IFC

أنشئت هيئة التمويل الدولية فى عام ١٩٥٦ بغرض المساعدة فى تحقيق النمو الاقتصادى فى الدول الاعضاء وخاصة الدول النامية عن طريق تشجيع المؤسسات الانتاجية الخاصة وتعد هذه المؤسسة مكملة لنشاط البنك الدولى للانشاء والتعمير وتمارس نشاطها عن طريق :

١ ــ المساعدة فى تمويل انشاء وتوسيع المؤسسات الانتاجية الخاصة التى تساهم فى عمليات التنمية فى الدول الاعضاء وذلك عن طريق تقديم المعونة المالية اللازمة دون حاجة الى ضمان للسداد من جانب الحكومات المعنية ، وذلك فى حالة عدم توفر رأس المال الخاص بالقدر المطلوب وبشروط معقولة ٠

٢ ــ اتاحة فرص الاستثمار لرأس المال الخاص المحلى والاجنبى وكذا للادارة ذات الخبرة ٠

٣ ــ تهيئة الظروف الملائمة لتدفق رؤوس الاموال الخاصة المحلية والاجنبية للاستثمار فى المشروعات الانتاجية فى الدول الاعضاء ٠

وتقوم الهيئة بالتمويل عن طريق المساهمة فى رؤوس أموال منشآت التنمية أو التعهد بتغطية رأس المال والقروض وكذلك عن طريق امداد شركات القطاع الخاص القائمة على تمويل مشروعات التنمية بالمعونة المالية والفنية وهى خلافا لمنظمة التنمية الدولية I. D. A. لا تسعى للحصول على ضمانات حكومية لعملياتها ولا تقبل هذه الضمانات وانما تعتمد على الدراسات التى يقوم بها خبراء الهيئة فلا توافق على المساهمة فى أى مشروع الا بعد التحقق من سلامته ٠

ونشاط الهيئة يشبه الى حد كبير نشاط بنوك الاستثمار فهى تعنى بتدعيم وتنمية المشروعات الاستثمارية وتجميع رأس المال الخاص الى جانب مواردها الذاتية وتقوم باعطاء المشورة المالية لمشروعات التنمية التى تمولها كما تشجع تدفقات رؤوس الاموال للاستثمار فى البلاد النامية ، وتعمل على خلق اهتمام خاص فى البلاد المصدرة لرأس المال بالاستثمار فى الاوراق المالية الخاصة بمشروعات التنمية فى البلاد النامية ٠

ويهمنا بصفة خاصة أن نشير الى أن هذه الهيئة تمنح قروضها بالشروط والاوضاع التى تجذب رأس المال الخاص الى الاستثمار حتى تتمكن من بيع شرائح من استثماراتها بشروط ملائمة كلما سنحت لها الفرصة وبهذا تتمكن من اعادة الاستثمار فى مشروعات جديدة ٠

وتلتزم الهيئة فى مباشرة عملياتها بالمبادىء الاساسية الاتية :

١ ــ أن يكون المشروع من المشروعات الانتاجية المربحة وأن يعود بالفائدة على اقتصاد البلد المنفذ فيه ٠

٢ ـ أن تكون فكرة المشروع سليمة وان هناك طلب على المنتجات أو الخدمات التى يؤديها وان ادارته قادرة وذات خبرة كافية ٠

٣ ـ ان أصحاب المشروع يساهمون بقدر مناسب فى رأس المال المطلوب وتعلق الهيئة كثيرا من الاهمية على هذا المبدأ حتى تكفل جدية المشروعات التى تتحمل مخاطر تمـويلها

٤ ـ ان المساهمة فى المشروع مفتوحـة للمولين المحليين وذلك ضـمانا لتوسيع دائرة المساهمين وتحقيقا لذلك تعاون الهيئة فى الترتيبات التى تتخـذ لطرح الاسهم للبيع للمستثمرين المحليين ٠

وتكون القروض التى تمنحها الهيئة لمدة تتراوح عادة بين سبع سنوات واثنى عشر سنة والهيئة لا تمانع فى منح القروض لمدة أطول فى الاحوال التى تتطلب ذلك ويجرى سداد القروض على أقساط نصف سنوية تبدأ بعد فترة سماح تحدد فى كل حالة وتتقاضى الهيئة عمولة ارتباط بواقع ١ فى المائة فى السنة عن القدر غير المستخدم من القرض ٠

وتعنى الهيئـــة بمعـــاونة بنـــوك شركات الاســـتثمار والتمويل Development Finance Companies سواء عن طـريق المعاونة فى انشائها أو المساهمة فى رؤوس أموالها أو منحها القروض بغرض اعادة اقراضها لمشروعات التنمية ٠

ولا تتدخل الهيئة فى ادارة المشروعات التى تمولها بصفة مباشرة أو عن طريق التمثيل فى مجالس ادارتها أو حتى عن طريق التصويت فى الجمعية العمومية للمساهمين الا اذا اقتضى ذلك ظروف استثنائية غير أنها تتشاور بصفة دورية مع القائمين على ادارة المشروع وتقوم بزيارته على الطبيعة من وقت لاخر كما أنها تطلب تقديم تقارير دورية عن مدى التقدم فى تنفيذه وتحصل على كافة المعلومات عن العوامل التى تؤثر فيه ٠

وقد تم التفاهم مع المسئولين بهيئة التمويل الدولية على أساس التعاون بين البنك العربى الافريقى والهيئة على النحو التالى :

أ ـ أن تتعاون الهيئة مع البنك فى تمويل المشروعات التى تقدم الى أى منهما وأن يستعين البنك بخبراء الهيئة لابداء المشورة فى بعض المشروعات .

ب ـ ان تقدم الهيئة للبنك جميع البيانات اللازمة فى شأن المشروعات التى قامت بتنفيذها فى الدول العربية والافريقية بهدف شراء البنك لاجزاء من هذه الاستثمارات ٠

هذا وتحرص الهيئة على ألا تعرض على المؤسسات المالية شراء جانب من استثماراتها السابقة الا فى المشروعات الناجحة وذلك حرصا منها على صالح هذه المؤسسات ٠

عمليات التنمية التى ساهم فيها البنك فى البلاد العربية والافريقية مع هيئة التمويل الدولية

كان لاتصالات البنك بهيئة التمويل الدولية IFC أطيب النتائج فقد نشأت بين البنك والهيئة علاقات تعاون مثمرة الامر الذى يتيح للبنك الاستفادة من خبرات الهيئة وتجاربها الخاصة فى مجال الدراسة الفنية للمشروعات وتقييمها ٠

فقد عرضت الهيئة على البنك فى أواخر عام ١٩٦٨ عدة مشروعات فى بلاد عربية وافريقية مختلفة وقام البنك بدراسة هذه العروض ووافق على الاشتراك فى مساهمة الهيئة فى بعض هذه المشروعات ٠ وقد بلغ اجمالى مساهمة البنك فى تلك المشروعات ٣ر٧٨٠ر٠٠٠ دولار أمريكى وهى تغطى عدة مشروعات تعدينية وصناعية وزراعية وسياحية فى كل من موريتانيا والمغرب والحبشة والسنغال وكينيا وتونس على النحو التالى :

١ ــ شركة مناجم موريتانيا (Société Minière de Mauritanie)

مساهمة البنك = مليون دولار منها :

٦٠ر٠٠٠ دولار أسهم رأس المال ٠

٩٤٠ر٠٠٠ دولار قروض ٠

تأسست الشركة عام ١٩٦٧ لاستخراج خام النحاس وتعدينه وتبلغ اجمالى تكاليف المشروع حوالى ٥٨ مليون دولار أمريكى منها ٨ مليون دولار أمريكى رأس مال للشركة (مدفوع بالكامل) و ٥٠ مليون دولار أمريكى على شكل قروض متوسطة وطويلة الاجل ٠

وتساهم هيئة التمويل الدولية فى تمويل المشروع بما قيمته عشرين مليون دولار امريكى فى كل من رأس المال والقروض ويشترك البنك العربى الافريقى معها فى هذا التمويل بمبلغ مليون دولار أمريكى منه ٦٠ر٠٠٠ دولار فى رأس المال والرصيد وقدره ٩٤٠ر٠٠٠ دولار فى القروض ٠

٢ ــ شركة حفظ وتصنيع الاغذية بالمغرب

(Compania Industrial Del Lukus)

(مساهمة البنك = ١٨٠ر٠٠٠ دولار قرض)

والمشروع عبارة عن توسيع أجهزة حفظ وتصنيع الاغذية القائمة للشركة وتوفير رأس مال عامل مناسب لعمليات التوسع وتشغيل المصنع بعد توسيعه وتبلغ اجمالى تكاليف المشروع ٤ر٣٥٣ر٠٠٠ دولار أمريكى تساهم الهيئة فيه بما قيمته ٣٩٦ر٠٠٠ دولار أمريكى على شكل رأس مال مكتتب وقرض للشركة بمبلغ ٨٩٠ر٠٠٠ دولار امريكى ٠

ويشترك البنك فى قرض الهيئة المقدم للشركة بمبلغ ١٨٠ر٠٠٠ دولار امريكى ٠

٣ ـ شركة زراعة قصب السكر وتصنيعه بالحبشة

(H.V. A. Metahara.....)

(مساهمة البنك = ٤٠٠ر٠٠٠ دولار قرض)

يقوم المشروع على اعداد وزراعة أرض مساحتها ٣ر٦٠٠ هكتار لزراعة قصب السكر ، وانشاء وتشغيل مصنع لصناعة السكر بطاقة قدرها ٤٧ر٤٠٠ طن متري فى السنة ، وتوفير رأس مال عامل مناسب للزراعة والمصنع ، وتبلغ تكاليف المشروع الاجمالية ٢٢ر٥٢٠ر٠٠٠ دولار امريكى وتساهم هيئة التمويل الدولية بمبلغ ١ر٢٨٠ر٠٠٠ دولار أمريكى اكتتاب فى رأس المال · وبمبلغ ٥ر٥٢٠ر٠٠٠ دولار امريكى قرض للشركة ·

ويشترك البنك بمبلغ ٤٠٠ر٠٠٠ دولار أمريكى فى قرض الهيئة للشركة ·

٤ ـ شركة صناعة الاسمدة فى السنغال

(Société Industrielle d'Engrais au Sénégal)

(مساهمة البنك = ٤٥٠ر٠٠٠ دولار قرض)

وهو مشروع لصناعة الاسمدة من خامات محلية ويتكون المشروع من انشاء وتشغيل المصنع وتوفير رأس مال عامل مناسب لتشغيله · وتقدر التكاليف الاجمالية للمشروع بحوالى ١٢ر٥٠٠ر٠٠٠ دولار امريكى ·

وتساهم هيئة التمويل الدولية بمبلغ ٨٠٠ر٠٠٠ دولار أمريكى اكتتاب فى أسهم رأس المال وبمبلغ ٢ر٤٥٠ر٠٠٠ دولار فى قرض للشركة

ويشترك البنك بمبلغ ٤٥٠ر٠٠٠ دولار امريكى فى قرض الهيئة للشركة ·

٥ ـ شركة الفنادق بكينيا (Kenya Hotel Properties Ltd)

(مساهمة البنك = ٦٩ر٠٠٠ دولار أمريكى قرض)

الشركة المذكورة شركة سياحية فى كينيا تقوم بتمويل المشروعات السياحية . والشركة تقوم عن طريق احدى شركاتها بمشروع لانشاء فندق على الساحل فى ممباسا وأكواخ للصيد (Game Lodges) فى منطقة الصيد والسياحة فى كينيا وتبلغ اجمالى المشروع ٢ر٩٢٦ر٠٠٠ دولار أمريكى · وقد قدمت الهيئة قرضا للشركة بمبلغ ٣٨٠ر٠٠٠ دولار امريكى لتمويل المشروع المذكور ، على أن تعيد الشركة أقراضه لاحدى الشركات التابعة لها والقائمة على تنفيذ المشروع وهى شركة Kenya Safari Lodges and Hotels Ltd ويساهم البنك فى قرض الهيئة المذكور بمبلغ ٦٩ر٠٠٠ دولار أمريكى

٦ ـ الشركة المالية للسياحة بتونس

(Companie Financière & Touristique)

(مساهمة البنك = ٧٥٠ر٠٠٠ دولار منها ٢٥٠ر٠٠٠ دولار فى أسهم رأس المال و ٥٠٠ر٠٠٠ دولار قرض)

قام البنك بالاشتراك مع هيئة التمويل الدولية بدراسة مشروع انشاء شركة سياحية قابضة فى تونس يكون غرضها تمويل المشروعات السياحية وانشاء الفنادق نظرا لاهمية قطاع السياحة فى تونس حيث بلغ دخل السياحة من النقد الاجنبى عام ١٩٦٨ ما يعادل ١٧ فى المائة تقريبا من اجمالى دخل تونس من النقد الاجنبى ٠

لذلك انشئت الشركة المالية للسياحة فى تونس عام ١٩٦٩ لتوفير كل من رأس المال والقروض الطويلة الاجل اللازمة لتمويل جميع المشروعات السياحية بما فى ذلك انشاء الفنادق الجديدة أو تمويل التوسع والتجديد بالنسبة للفنادق القائمة ٠ وقد ساهم عدد من المؤسسات العالمية المهتمة بقطاع السياحة ، وبعض المؤسسات المالية التونسية وكذلك الافراد التونسيين فى تمويل المشروع الذى تبلغ اجمالى تكاليفه أربعين مليون دولار أمريكى منها عشرة مليون دولار رأس مال وثلاثين مليون دولار قروض طويلة الاجل ٠

وقد ساهمت هيئة التمويل الدولية من جانبها بمبلغ عشرة مليون دولار منها اثنين مليون دولار اكتتاب فى رأس مال الشركة وثمانية مليون دولار قرض طويل الاجـل ٠

وقد اكتتب البنك العربى الافريقى فى رأس مال الشركة بما يعادل ٢٥٠ر٠٠٠ دولار امريكى تقريبا كما ساهم فى قرض الهيئة للشركة بمبلغ ٥٠٠ر٠٠٠ دولار ويمثل البنك فى مجلس ادارة الشركة ٠

٧ ــ شركة أقطان اثيوبيا بالحبشة

(Cotton Company of Ethiopia)

(مســـاهمة البنك ٤٣١ر٠٠٠ دولار أمريكى منهـــا ٢٠٦ر٠٠٠ دولار أسهم ٢٢٠ر٠٠٠ دولار قرض) .

يساهم البنك فى مشروع توسيع مصانع شركة أقطان الحبشة وهى من أكبر الشركات العاملة فى قطاع صناعة النسيج الذى يعتبر أهم القطاعات الصناعية بالحبشة ٠

كما تتمتع الشركة بمركز مالى وتجارى قوى ، فقد بلغت الارباح الموزعة على المساهمين خلال العامين الماضيين ٢٠ فى المائة تقريبا من قيمة الاسهم ٠

ويشمل المشروع الجديد للشركة توسيع قسم التجهيز وأقسام الغزل والنسيج بها ، ويتكلف ٥٠٢٩ر٢٠٠ دولار أمريكى تساهم فيه هيئة التمويل الدولية بمبلغ ١٦٨ر٠٠٠ دولار أمريكى اكتتاب فى رأس المـال ومبلغ ٤٥٠ر٠٠٠ دولار قرض للشركة ٠

ويساهم البنك العربى الافريقى بمبلغ اجمالى قدره ٤٣١ر٠٠٠ دولار أمريكى منها ٢٠٦ر٠٠٠ دولار فى أسهم الشركة و ٢٢٥ر٠٠٠ دولار فى قرض الهيئة المذكور للشركة ٠

٨ ـ شركة صناعة الورق بكينيا
(Panafrican Paper Mills (E.A.) Ltd).

(مساهمة البنك ٢١٠ر٠٠٠ جنيه استرلينى ـ قرض)

من المشروعات الهامة التى ساهم فيها البنك مؤخرا بالاشتراك مع هيئة التمويل الدولية ، مشروع صناعة الورق من خامات محلية فى كينيا ، وقد انشئت الشركة المذكورة فى أواخر عام ١٩٦٩ للقيام بتنفيذ المشروع الذى يشمل انشاء مصنع متكامل لصناعة لب الخشب (عجينة الورق) وصناعة الورق ٠

وتبلغ تكاليف المشروع ٣٥ مليون دولار تشترك هيئة التمويل الدولية بمبلغ ١٢ مليون دولار تقريبا على شكل أسهم وقروض ويساهم البنك فى هذا المشروع بما يعادل ٢١٠ر٠٠٠ جك ٠ كما يشترك فى تمويل المشروع بالاضافة الى هيئة التمويل الدولية كل من الحكومة الكينية ومؤسسات تمويل كينية وبنك التنمية الافريقى الذى يساهم بمبلغ ١ر٤٥٠ر٠٠٠ دولار ٠

وبالاضافة الى ما سيترتب على تنفيذ المشروع من وفر فى النقد الاجنبى فانه سيساعد على استغلال موارد كينيا من الغابات على الوجه الاكمل ٠

مساهمة البنك المباشرة فى مشروعات التنمية

بالاضافة الى ماتقدم فقد ساهم البنك العربى الافريقى بصفة مباشرة فى تمويل عدة مشروعات للتنمية فى عدد من البلاد العربية والافريقية ، وأهم هذه المشروعات هى :

١ ـ مشروع انشاء مرافق عامة بالكويت

ساهم البنك بمبلغ ٢٠٠ر٠٠٠ جنيه استرلينى فى تمويل مشروع لانشاء طرق ومجارى صحية ومجارى امطار بمنطقة السالمية بالكويت ويعتبر هذا المشروع من بين أهم منجزات التخطيط العمرانى بالكويت ٠ وقد قام بتنفيذ المشروع احدى شركات المقاولات العربية ٠

٢ ـ مشروع اسكان بساحل العاج

ساهم البنك فى تمويل مشروع تقوم به شركة النصر للتصدير والاستيراد لانشاء عمارة سكنية ضخمة فى مدينة ابيدجان ـ عاصمة ساحل العاج ٠ ويبلغ اجمالى تكاليف المشروع ٢ر٧٠٠ر٠٠٠ جنيه استرلينى ساهم فيه البنك بقرض بمبلغ ٥٠٠ر٠٠٠ جنيه استرلينى ٠

٣ ـ مشروع مواصلات فى الجمهورية العربية المتحدة

قام البنك بتقديم قرضين هامين للمساهمة فى تدعيم اسطول النقل الجوى للجمهورية العربية المتحدة ، حيث ساهم البنك فى تمويل شراء طائرات حديثة

لحساب مؤسسة الطيران العربية المتحدة وتبلغ قيمة القرضين حوالى ٦٤٧ر٠٠٠ جنيه استرلينى ٠

٤ ــ مشروع لصناعة الاسمنت بليبيا :

قام البنك بالمساهمة بمبلغ ٤٧ر٠٠٠ جنيه استرلينى فى تمويل مشروع انشاء مصنع للاسمنت ببنغازى بليبيا تقوم بتنفيذه شركة مصر لاعمال الاسمنت المسلح لمقابلة الاحتياجات المتزايدة لحركة التعمير والانشاء النامية فى الجمهورية العربية الليبية ، وقد قام البنك مؤخرا بزيادة مساهمته فى تمويل هذا المشروع بمبلغ اضافى قدره ٧٥ر٠٠٠ جنيه استرلينى لتصبح ١٢٢ر٠٠٠ جنيه استرلينى ٠

هذا بالاضافة الى اصدار البنك لخطاب ضمان نهائى لحساب الشركة المذكورة بما يعادل ١٦٥ر٠٠٠ جنيه استرلينى ٠

٥ ــ المساهمة فى بنوك التنمية (بنك الانماء الصناعى بالاردن)

كما قام البنك بالاكتتاب فى رأس مال بنك الانماء الصناعى بالاردن بمبلغ ١٠٠ر٠٠٠ دينار أردنى (ما يعادل ١١٥ر٠٠٠ ج) ومن بين الاهداف التى من أجلها أنشىء بنك الانماء الصناعى تمويل المشاريع الصناعية القائمة وتجديدها وتوسيعها وتشجيع تمويل المشروعات بالاردن سواء من مصادر التمويل الداخلية أو الخارجية ، وكذلك تشجيع وتنمية ملكية القطاع الخاص لاسهم المشاريع الصناعية والسندات التى تصدرها وتشجيع الصناعات الصغيرة بالاردن ٠

٦ ــ المساهمة فى بنوك دولية للتنمية :

ــ اتحاد البنوك العربية والفرنسية

Union de Banques Arabes & Françaises

بادر البنك فى نهاية عام ١٩٦٩ بالاشتراك فى الجهود الرامية الى انشاء مؤسسة مصرفية برأسمال عربى فرنسى مشترك يكون غرضها الجمع بين المصالح المصرفية المشتركة ، العربية والفرنسية ، لدعم الاتصال القائم بين أسواق رأس المال الفرنسية والاوروبية من ناحية وبين الاقتصاد النامى لبلاد العالم العربى من ناحية اخرى ، وكذلك تنمية العمليات الدولية للبنوك المشتركة فى كل من المجال المصرفى والمالى والتجارى ومجال الاستثمارات الصناعية ٠

ونظرا لحجم المتطلبات وتنوع الوسائل المالية فنيا خلال السنوات القليلة الاخيرة فقد أصبحت الحاجة ماسة الى أن تقوم مشاركة بين بنوك البلاد النامية وبين البنوك العالمية الكبيرة لتغطى مجالا أوسع من الخدمات المالية بالاضافة الى حسن اختيار أفضل الفرص الاستثمارية فى هذه الاسواق ٠

لهذه الاعتبارات جميعا انشىء اتحاد البنوك العربية والفرنسية Union De Banques Arabes & Françaises فى

باريس برأسمال قدره مائة مليون فرنك فرنسي تساهم فيه البنوك العربية بنسبة ٦٠ فى المائة والبنوك الفرنسية بنسبة ٤٠ فى المائة ويتكون مجلس ادارة البنك من عشرة أعضاء يمثلون المؤسسين بنسبة مساهمتهم فى رأس المال أى ٦ أعضاء من مواطنى البلاد العربية و ٤ أعضاء من الفرنسيين ويرأس مجلس الادارة أحد المؤسسين العرب ٠

ويساهم البنك العربى الافريقى بنسبة ٦ر٢٥ فى المائة تقريبا من رأس المال كما أنه يمثل فى مجلس ادارة هذا البنك الجديد ٠ وقد كانت مساهمتنا الاصلية بنسبة ٨ر١٥ فى المائة من رأس المال خفضت نتيجة لانضمام كل من ليبيا والجزائر بعد انشاء البنك ٠

وبمساهمة البنك فى رأس مال اتحاد البنوك العربية والفرنسية بلغت استثمارات البنك فى مشروعات التنمية أو العمليات المتعلقة بها ، فـى مجموعها ٣ر٦٣٨ر٠٠٠ جنيه استرلينى تقريبا تغطى خمسة عشر مشروعا مختلفا من تعدين وتصنيع وزراعة وسياحة ومواصلات وطرق واسكان موزعة على احد عشر قطرا عربيا وافريقيا (طبقا للبيان رقم ١ المدرج بنهاية هذا البحث) ٠

كما أن ادارة البنك بالاضافة الى مراعاة التوزيع الجغرافى لاستثمارات البنك ، قد اهتمت بنوعية هذه الاستثمارات حيث راعت التركيز على القروض القصيرة والمتوسطة الاجل ، لسرعة دوران الاموال المستثمرة بقصد تمويل اكبر عدد ممكن من المشروعات وعدم تجميد جزء كبير من أموال البنك فى أسهم ، فبلغت القروض المقدمة من البنك حوالى ٢ر٨٣٣ر٠٠٠ جنيه استرلينى أى بنسبة ٧٧ر٩ فى المائة من اجمالى استثمارات البنك فى عمليات التنمية بينما بلغت استثمارات البنك فى رأس مال هذه المشروعات (أسهم) حوالى ٨٠٥ر٠٠٠ جنيه استرلينى اى بنسبة ٢٢ر١ فى المائة (طبقا للبيان رقم ٢ المدرج بنهاية هذا البحث) ٠

ونتيجة لنشاط البنك الجاد فى مجال التنمية ، ونظرا للمكانة الدولية الطيبة التى احتلها البنك بين المؤسسات المـالية العاملة فى هذا المجال فان هيئة التمويل الدولية تبرز فى تقريرها السنوى اسم البنك العربى الافريقى بين كبريات المؤسسات العالمية التى شاركت فى استثمارات الهيئة فى مشروعات التنمية ٠

مشروعات قيد البحث والدراسة :

بالاضافة الى ما تقدم فان البنك يدرس حاليا عدة مشروعات هامة جديدة تشمل قطاعات مختلفة فى اقتصاديات البلاد العربية والافريقية ، معروضة على البنك للنظر فى المساهمة فى تمويلها واهم هذه المشروعات هى :

١ ــ مشروع لزراعة قمح المكسيبك والمحاصيل الزراعية الاخرى وانشاء صوامع لتخزين القمح والحبوب بالعراق ويهدف المشروع الى تشجيع صادرات القمح ووقاية الحبوب من التلف ٠

٢ ــ مشروع لانشاء شبكة كهربائية فى منطقة طرابلس بالجمهورية العربية الليبية وتقدر تكاليف المشروع بمبلغ ٣ر٥ مليون جنيها ليبيا تقريبا • ويدرس البنك المساهمة فى تمويل المشروع فى حدود ١٥٠ر٠٠٠ جك •

٣ ــ مشروع مد خط لانابيب البترول فى الجمهورية العربية المتحدة Sumed Pipeline لنقل البترول الخام من السويس الى الاسكندرية وسيقوم بالمشروع الذى يتكلف ١٧٥ مليون دولار أمريكى مجموعة من الشركات الاوروبية European Consortium على رأسها شركة SOCEA الفرنسية •

يدرس البنك المساهمة فى تمويل المشروع فى حدود اثنين مليون دولار أمريكى •

فروع فى الخارج :

عمل البنك منذ انشائه على فتح الفروع فى الخارج ادراكا لاهميتها الكبيرة ، فهى الى جانب مساهمتها فى تجميع الودائع والمدخرات وتوجيهها الى المجالات التى تفتقر الى الاموال فانها تجعل الصيرفة قريبة من المودع ومن المستثمر كما انها تساعد البنك على أن يكون على اتصال مباشر ومستمر بالاحداث والتطورات بالاضافة الى اقامة العلاقات الاقتصادية والتجارية على أسس متينة مع العملاء •

لذلك فقد قام البنك بدراسة الاحوال الاقتصادية والنشاط المصرفى فى بعض الدول العربية والافريقية بقصد فتح فروع له فى المناطق التى يمكن أن تكون مصدرا للتمويل والمناطق التى يمكن أن تكون مجالا للتشغيل • وتم فتح فرع للبنك فى بيروت بلبنان فى أبريل عام ١٩٦٦ • وقد حقق الفرع نجاحا ملحوظا منذ العام الاول من نشاطه ، فنشطت الودائع لدى الفرع بالنقد المحلى والعملات الاجنبية رغم الظروف المصرفية غير العادية التى سادت لبنان اثر توقف بنك انترا عام ١٩٦٦ مما يشير الى أن الفرع قد اكتسب ثقة المودعين كما حقق الفرع توسعا كبيرا فى أعماله المصرفية وقد زادت الودائع والمدخرات لدى الفرع رغم الظروف التى سادت لبنان بعد حرب يونيو ١٩٦٧ واستمر فى توسيع نطاق خدماته فحقق نتائج مرضية انعكست فى الزيادة الكبيرة فى عدد وحجم العمليات كما احتفظ بثقة المودعين فسجلت الودائع على غير ما كان متوقعا زيادة مرضية بفضل المنهج السليم الذى استهداه الفرع وسط الازمات الحادة التى اجتاحت لبنان وأثرت على الاوضاع المصرفية والمالية فيه •

وقد كللت جهود البنك الاخيرة لانشاء فرع للبنك فى امارة دبى بمنطقة الخليج العربى وقد تم افتتاح الفرع الجديد فى ١٥ نوفمبر عام ١٩٧٠ وبدأ الفرع مزاولة نشاطه المصرفى فى المنطقة ومن المأمول أن يحقق الفرع النتائج المرجوة منه باجتذاب قدر مناسب من الايداعات العربية فى هذه المنطقة والقيام بكافة الخدمات المصرفية التى تحتاج اليها •

ويسعى البنك الى فتح فروع اخرى له فى البلاد العربية والافريقية لكى يمد نشاطه وخدماته الى هذه البلاد ٠

متطلعات البنك فى المستقبل

عمل البنك منذ اشتغاله بأعمال التنمية على تمويل تلك العمليات اعتمادا على موارده الذاتية نظرا الى انها تحتاج الى تمويل متوسط أو طويل الاجل اما العمليات المصرفية الجارية وقصيرة الاجل فقد خصص لها جانبا من الموارد الذاتية بالاضلافة الى الودائع التى تتوفر له عن طريق فروعه فى بيروت ودبى ، وهى تحت الطلب أو بأجل قصير لايتجاوز السنة وسوف تزداد تلك الودائع بانشاء فروع أخرى فى المنطقة العربية حيث يسعى البنك جاهـدا الى جذب الاموال العربية اليه ليدعم بها امكانياته فى العمل ٠

ولا شك أن تحقيق هذا الهدف ليس بالامر الميسور فى الظروف الحالية التى تسود المناطق التى يمتد اليها نشاط البنك عموما ومنطقتنا العربية خاصة بالاضافة الى المنافسة الشديدة التى تواجهها البنوك العربية من المؤسسات المالية الاجنبية ذات الامكانيات الضخمة والموارد الهائلة ٠ غير ان البنك يؤمن بامكان تحقيق هذا الهدف ويعمل جاهدا لبلوغه اذ انه سيوفر فى المستقبل القريب المنطلق الحقيقى لمضاعفة استثمارات البنك فى مجال التنمية .

كما يتطلع البنك الى تدعيم وتطوير التعاون المثمر بين البنك والمؤسسات الدولية العاملة فى مجال التنمية كالبنك الدولى وهيئة التمويل الدولية IFC ومنظمات الامم المتحدة كمنظمة التنمية الصناعية UNIDO والبنوك الاقليمية كبنك التنمية الافريقى بالاضافة الى البنوك التجارية العالمية التى تهتم بالاستثمار فى مشروعات التنمية ٠ ولاشك ان هذا التعاون سوف يمكن البنك من زيادة مشاركته فى الجهود الرامية الى تشجيع مشروعات التنمية والاسراع فى تحقيق الاهداف التى يسعى المجتمع الدولى اليها وعلاج المشكلات الكبيرة التى تقف عقبة أمام تطور الدول النامية التى يسكنها ثلثى سكان العالم ، كمشاكل التعليم ومكافحة الامية والانفجار السكانى والبطالة واعادة التخطيط العمرانى للمدن التى ضاقت بسكانها وانشاء الطرق ومحطات القوى الكهربائية وغيرها من المشكلات التى تعانى منها البلاد النامية والتى تتطلب تضافر كافة الجهود سواء على الصعيد المحلى أو الاقليمى أو الدولى للاسهام فى معالجتها ٠

لذلك يأمل البنك أن يتمكن فى المستقبل القريب من أن يساهم فى حـدود موارده فى مجالات جديدة كقطاع التعليم الذى يحظى الاستثمار فيه بأولويات كبيرة نظرا لارتفاع نسبة الاميين بدرجة عالية تتراوح بين ٦٠ فى المائة و ٨٠ فى المائة فى افريقيا الامر الذى يشكل عائقا خطيرا للتنمية . والتعليم كما نعلم جميعا عنصر هام من عناصر التنمية حيث يساعد على توفير العامل الكفء والمدير الخلاق ٠ كذلك الامر بالنسبة لمشكلة الانفجار السكانى الذى يشكل أكثر العوائق خطورة على التنمية الاقتصادية فى هذه البلاد ويأمل البنك أن يتمكن

من المساهمة فى المشروعات الخاصة بالتخطيط السكانى مثل المشروعات الصحية والصناعات الطبية التى تساعد على رفع المستوى الصحى وتنظيم النسل فى البلاد العربية والافريقية ٠

ومن المشاكل التى ترتبط ارتباطا وثيقا بمشكلة تزايد السكان فى البلاد النامية مشكلة البطالة التى ساهم البنك بطريقة غير مباشرة فى علاجها وذلك بتمويله لعدة مشروعات تعتمد أساسا على العمالة كالمشروعات العديدة التى سبق الاشارة اليها ويأمل البنك فى التوسع فى تمويل مثل هذه المشروعات لعلاج هذه المشكلة الخطيرة حيث يقدر عدد العاطلين فى البلاد النامية بنسبة ٢٠ فى المائة من القوى العاملة بالاضافة الى أن الانفجار السكانى الذى حدث فى الخمسينيات والستينيات من هذا القرن بدأت آثاره تظهر الان فقط ، اذ أن نصف عدد السكان فى البلاد النامية تقل أعمارهم الان عن العشرين عاما ٠

ذلك كان من الاسباب التى دعت الى التركيز بشدة على قطاع الزراعة هو ان التكنولوجية الجديدة لا تزيد من انتاج الغذاء فحسب بل توفر أيضا فرصة أكبر للعمالة فى الريف دون استخدام استثمارات رأسمالية كبيرة كتلك التى يتميز بها قطاع التصنيع فى المدن ، ومن هنا كان اهتمام البنك العربى الافريقى أيضا بالمساهمة فى تمويل عدة مشروعات زراعية كما ذكرنا سلفا ٠

ومن ناحية أخرى ، سوف يعمل البنك العربى الافريقى على زيادة نشاطه فى مجال التصنيع أو النمو الصناعى فى البلاد العربية والافريقية حيث تبرز ضرورة الاهتمام بالعلاقة بين التقدم الزراعى والنمو الصناعى اذ أن قطاع الزراعة يبقى دائما سوقا ومصدرا لموارد الصناعة مما يؤدى فى النهاية الى تقوية الاساس الذى يجب أن يبنى عليه كل اقتصاد نام ٠ ولا يقل اهتمام البنك العربى الافريقى فى هذا المجال عن اهتمامه بالتنمية الزراعية حيث قام البنك بتمويل عدة مشروعات صناعية مثل مشروع استخراج وتعدين النحاس بموريتانيا ومشروع لصناعة الاسمنت بليبيا ومشروع لصناعة النسيج بالحبشة كما سلف ذكره بالاضافة الى المشروعات الصناعية المتعلقة بالزراعة مثل مشروع تجفيف الخضروات وتعليب الاغذية فى المغرب ومشروع زراعة قصب السكر وصناعة السكر فى الحبشة ومشروع انتاج الاسمدة الزراعية بالسنغال وغيرها ٠

هذا ويتطلع البنك دائما الى مزيد من المساهمة فى المشروعات الصناعية حيث يقوم حاليا بدراسة المساهمة فى عدة مشروعات صناعية جديدة كما أسلفنا ويأمل أن يتمكن فى المستقبل من مضاعفة استثماراته ، فى هذا القطاع الحيوى ٠

ويأمل البنك أن تزداد مساهمته فى المشروعات العمرانية والاسكانية التى تساعد على تحسين مستوى الخدمات والمرافق لسكان المدن فى البلاد العربية والافريقية ٠

هذه بعض تطلعات البنك فى المستقبل القريب . ولا شك أن تحقيق ذلك يتطلب تعاون المنظمات الدولية والحكومات وتنسيق الجهود فيما بينها لوضع التخطيط

السليم لمشروعات التنمية وتدبير الاموال اللازمة لتنفيذها لتحقيق الاستقرار ورفع مستوى المعيشة فى الدول العربية والافريقية ٠

بيان بالتوزيع الجغرافى لاستثمارات البنك

اسم البلد	عدد المشروعات	اجمالى تمويل البنك (بالألف جنيه استرلينى)	موضوع التمويل
الكويت	١	٢٠٠	مرافق عامة (طرق ومجارى)
الأردن	١	١١٥	مساهمة فى مؤسسات تنمية (بنك الأنماء الصناعى)
الحبشة	٢	٣٤٧	صناعة وزراعة
السنغال	١	١٨٨	صناعة وزراعة
المغـــرب	١	٧٥	زراعة وصناعة
ج ٠ ع ٠ م	٢	٦٤٧	مواصلات
تونس	١	٣١٣	ســـياحة
كينيـــا	٢	٢٣٩	سياحة وصناعة
ساحل العـــاج	١	٥٠٠	اسكان
ليبيـــا	١	١٢٢	صناعة
موريتانيـــا	١	٤١٧	تعدين
نخص بلاد عربية مختلفة	١	٤٧٥	مساهمة فى مؤسسات مالية تعمل فى التنمية والتجـــارة الدولية مع الدول العربيـــة (اتحاد البنوك العربية والفرنسية)
المجمـــوع	١٥	٣,٦٣٨	

بيان بتوزيع استثمارات البنك بين اسهم وقروض

اسم المشروع	أسهم (بالمعادل بالاسترلينى)	قروض (بالمعادل بالاسترلينى)	المجموع (بالمعادل بالاسترلينى)
١ ـ مرافق عامة وطرق ومجارى بالكويت	—	٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠
٢ ـ شركة تعدين موريتانيا	٢٥,٠٠٠	٣٩٢,٠٠٠	٤١٧,٠٠٠
٣ ـ بنك الأنماء الصناعى بالأردن	١١٥,٠٠٠	—	١١٥,٠٠٠
٤ ـ الشركة السياحية المالية بتونس	١٠٤,٠٠٠	٢٠٩,٠٠٠	٣١٣,٠٠٠
٥ ـ شركة أقطان أثيوبيا بالحبشة	٨٦,٠٠٠	٩٤,٠٠٠	١٨٠,٠٠٠
٦ ـ شركة زراعة القصب وصناعة السكر بالحبشة	—	١٦٧,٠٠٠	١٦٧,٠٠٠
٧ ـ شركة أسمدة السنغال	—	١٨٨,٠٠٠	١٨٨,٠٠٠
٨ ـ شركة حفظ الأغذية بالمغرب	—	٧٥,٠٠٠	٧٥,٠٠٠
٩ ـ شركة فنادق كينيا	—	٢٩,٠٠٠	٢٩,٠٠٠
١٠ ـ تمويل جزء من ثمن شراء طائرة بوينج لحساب مؤسسة الطيران العربية	—	٢٣٠,٠٠٠	٢٣٠,٠٠٠
١١ ـ تمويل جزء من ثمن شراء طائرتين بوينج لحساب مؤسسة الطيران العربية	—	٤١٧,٠٠٠	٤١٧,٠٠٠
١٢ ـ إنشاء مصنع أسمنت بليبيا	—	١٢٢,٠٠٠	١٢٢,٠٠٠
١٣ ـ تمويل إنشاء عمارة سكنية فى ساحل العاج	—	٥٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠
١٤ ـ مساهمة فى رأس مال إتحاد البنوك العربية والفرنسية	٤٧٥,٠٠٠	—	٤٧٥,٠٠٠
١٥ ـ شركة صناعة الورق بكينيا	—	٢١٠,٠٠٠	٢١٠,٠٠٠
المجموع	٨٠٥,٠٠٠	٢,٨٣٣,٠٠٠	٣,٦٣٨,٠٠٠
النسبة المئوية	٢٢,١٪	٧٧,٩٪	١٠٠٪